

الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات

China's crucial role in Africa considering the new international changes:

Dimensions and repercussions

د. هامللي محمد: أستاذ محاضر - أ-

المركز الجامعي مغنية - الجزائر

hamli_m@yahoo.fr

*محياوي محمد : طالب دكتوراه

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

جامعة تلمسان - الجزائر

mohammed.mehiaoui@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2022/04/16	تاريخ القبول: 2021/08/23	تاريخ الارسال: 2020/09/25
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

تركّز هذه الدراسة على الاهتمام الصيني بإفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، من خلال تسليط الضوء على أبعاد الدور الصيني المتنامي والمتسارع في القارة الإفريقية وتداعياته انطلاقاً من الإشكالية المطروحة: ما طبيعة الدور الصيني في إفريقيا؟ وما هي أبعاده وتداعياته؟ لتخلّص الدراسة إلى أنّ الحضور الصيني في إفريقيا بقدر ما حقق نتائج إيجابية للقارة كانت له نتائج سلبية عليها.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا؛ المتغيرات الدولية؛ الدور الصيني؛ الأبعاد؛ التداعيات.

***المؤلف المرسل:** محياوي محمد

Abstract:

this study focuses on the Chinese interest in Africa in light of the new international variables; by highlighting the dimensions of China's growing and accelerating role on the African continent and its repercussions based on the problematic presented : What is the nature of the Chinese role in Africa? And what are its dimensions and repercussions? The study concludes that the Chinese presence in Africa as much as it has achieved positive results, has also negative results.

Keywords: Africa; International changes; Chinese role; Dimensions; Repercussions.

مقدمة:

لقد أدت المتغيرات الدولية الجديدة التي شهدتها الساحة الدولية إلى جملة من التحولات، حيث تغيرت موازين القوى لصالح فواعل جديدة، كما تزايدت حركة التفاعلات الدولية، وترابطت وتشابكت العلاقات بين الدول على اختلاف درجاتها في التقدم أو التخلف. وفي إطار هذه التطورات السريعة والمتلاحقة في التفاعلات الدولية؛ وجدت معظم الدول الإفريقية نفسها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما عرفت العديد من الصراعات العرقية الداخلية، والتدخلات السياسية والعسكرية الخارجية، وذلك ما أثر بشكل كبير على استقلالها السياسي والاقتصادي. وفي ظل تعثر محاولاتها للتنمية، وجدت هذه الدول نفسها أكثر استعدادا للتعاون مع القوى الأجنبية، وذلك في بحثها عن الدعم والمساندة بحكم العامل السياسي والتاريخي، أو التعاون والشراكة بحكم موقعها الهام ومكانتها الاقتصادية على خريطة العالم، لتغدو على ضوء ذلك ساحة لتنافس جديد يربط بين المصالح العاجلة والآجلة للقوى العالمية.

ومن هنا يبرز الدور الصيني المتنامي والمتسارع في إفريقيا بحديثاته وتداعياته، أين تطمح الصين للاستفادة من الثروات الطبيعية، وكسب قدر من التوازن الاستراتيجي مع القوى الغربية من خلال مدخل التبادل التجاري والاستثمار في مشاريع البنية التحتية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية، وفي ذات الوقت تحقق مكاسب اقتصادية وتجارية، عملاً بالمثل الصيني القائل: "إذا أردت الوصول إلى الثروة عبّد الطريق لها".¹ كل ذلك يدفع إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما طبيعة الدور الصيني في إفريقيا؟ وما هي أبعاده وتداعياته؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما هي مرتكزات الدور الصيني في القارة الإفريقية؟

- ما هو تقييم الدور الصيني في القارة الإفريقية؟

الفرضية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ الدور الصيني في إفريقيا جاء في سياق المرتكزات الاستراتيجية التي تسعى من خلالها الصين لضمان مصالحها، سواء من خلال تلبية متطلبات اقتصادها المتنامي من الموارد الطبيعية، أو من خلال إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، أو في كون القارة حلقة مهمة للسياسة الخارجية الصينية تستند عليها في المحافل الدولية. وهي مرتكزات سنحاول

التطرق إليها حسب أهميتها وفعاليتها وقدرتها على تفسير طبيعة الدور الصيني المتنامي في إفريقيا، ليتسنى لنا في الأخير تقييم التداعيات الناجمة عنه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مواكبة الجدل الدائر حول الأسباب الكامنة وراء التواجد الصيني في إفريقيا، كما تحاول تقديم صورة واضحة تساعد على فهم أفضل وأعمق لتداعيات الدور الصيني المتنامي في إفريقيا، استناداً إلى أحدث البيانات والمعطيات الراهنة المتاحة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج التحليل النظري، حيث يساعد المنهج الوصفي التحليلي على تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها. أما منهج التحليل النظري فهو يسمح بتحليل المدخلات (Inputs) والعوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في القارة الإفريقية، للخروج في الأخير بنتائج المخرجات (Outputs) باعتبارها محصلة لعملية التفاعل بين الصين وإفريقيا.

المحور الأول: أبعاد الدور الصيني في إفريقيا

على خلفية الفراغ الذي شهدته القارة الأفريقية جراء الإهمال والتجاهل الأميركي لها من جانب، وانشغال الأوروبيين بتقوية وتعزيز وضع قارتهم العجوز من جانب آخر، لم تجد الصين صعوبة في غزو القارة الأفريقية اقتصادياً وسياسياً، بل وقد لقيت الترحيب من لدن الأفارقة الذين وجدوا في بكين ضالهم للتخلص من الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية التي ينتهجها ضدهم الغرب.

ومن خلال هذا التقارب مع دول القارة الإفريقية، زادت طموحات الصين للعب دور محوري أكبر في المنطقة، ويظهر ذلك من خلال استعراض المراكز الصينية في المجالات التالية:

أولاً: المراكز السياسية

في ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة التي تواجهها الصين، وبالنظر إلى التحولات الكبيرة الناجمة عن تغير موازين القوى وتصادم حدة التنافس بين القوى الدولية من جهة، وتشابك علاقاتها من جهة أخرى، سعت الصين للبحث عن شرعيتها

وتوسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها في منطقة كانت معظم دولها تعترف بتايوان²، ألا وهي "قارة إفريقيا".

وعلى الرغم من أن وجود الصين في إفريقيا زاد بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين، إلا أنه من الخطأ اعتبارها "لاعباً جديداً"³. فلقد كانت إفريقيا في السابق حلقة مهمة في بحث بكين عن التأييد الدولي لانضمام الصين الشعبية لمجلس الأمن (1971) وحصولها على العضوية الدائمة بدلاً من الصين الوطنية (تايوان)، وذلك بفضل دعم الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁴.

وعلى الرغم من أن البعد السياسي يصعب تتبعه بشأن علاقة الصين بإفريقيا، إلا أن تعاظم قوة الصين يعنى توسيع مجالها الحيوي ونفوذها الاستراتيجي ليشمل نطاقات أبعد من محيطها الآسيوي، حيث أصبحت تنظر إلى إفريقيا كحلقة وصل مهمة في "النهوض الصيني" الذي تمليه السياسة الواقعية لدولة تطمح إلى استعادة قوتها. وبالرجوع إلى العلاقات الصينية والإفريقية المعاصرة، نجد أنها مرت بخمسة مراحل⁵:

خلال هذه المراحل ظلت الصين لاعبة هامشية بسبب ضعفها الاقتصادي والصعوبات الداخلية. باسم الصداقة الصينية الأفريقية وحركة عدم الانحياز

- المرحلة الأولى: اكتشاف إفريقيا (1900 - 1949).
- المرحلة الثانية: دعم إفريقيا (1949 - 1965).
- المرحلة الثالثة: محاولة فهم إفريقيا (1966 - 1977).
- المرحلة الرابعة: دراسة إفريقيا (1977 - 2000).

والمرحلة الخامسة والتي تبدأ (من 2000 إلى عامنا هذا 2020)، هي الفترة التي تشهد تطورا كبيرا ومفرطا في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول الإفريقية. ويعبر هذا التطور المتزايد عن توجهات بكين التي تسعى إلى التوسع والعمل على التوازن الاستراتيجي مع الدول الغربية التي تقودها الولايات الأمريكية، من خلال كسب حلفاء يعززون وجودها ونفوذها⁶. ولعل أهم ما يميز السياسة الصينية في إفريقيا عن السياسة الغربية، أنها تقوم على البراغماتية وتغليب المصلحة على القضايا السياسية والأيديولوجية. لذلك فإن الأنظمة السياسية الإفريقية التي لا تستطيع الحصول على دعم من البلدان الغربية التي توظف شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية تجد في الصين شريكا دوليا يلبي طموحاتها الذاتية⁷.

ولعل ما يعزز ذلك، طبيعة السياسة الصينية التي لا ترفع لافتات حقوق الإنسان، ولا تطارد المستبدين ولا تعاقب الفاسدين، ولا تفرض قيمها أو ثقافتها أو لغتها على الآخر، بل تقدم نفسها كشريك وليس وصي. ومن السهل أن نفهم المغزى من ذلك، فبعض الزعماء الأفارقة لديهم حساسية من الشعارات الغربية حول الديمقراطية والحكم الرشيد⁸، وهو الأمر الذي أكدته الصين من خلال منتدى التعاون الصيني- الإفريقي في العاصمة بكين، حينما أعلنت أنها تحرص على تبني "اللاآت الخمسة" في علاقتها بإفريقيا⁹ :
(1) فلا تدخل في سعي الدول الإفريقية نحو مسارات التنمية التي تناسب ظروفها الوطنية.

(2) ولا تدخل في الشؤون الداخلية.

(3) ولا فرض للإرادة الصينية على تلك الدول.

(4) ولا قيود سياسية فيما يتعلق بالمساعدات.

(5) ولا سعي إلى تحقيق مكاسب سياسية أنانية في مجال الاستثمار والتجارة.

ولا شك أن هذه الإستراتيجية هي التي مكنت الصين من تحقيق نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري بأسلوب ناعم، وهو أسلوب يتيح لها تحقيق "الغزو السلمي"¹⁰ على حد تعبير "غاندي"، عملاً بالمثل القائل: "أغمد خنجرك في بسمة"¹¹.

وعلى عكس الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، تحرص الصين على التزام الشكل الرسمي في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وهي تصر على عدم التعاون والتعامل مع الجماعات والقوى السياسية غير الحكومية، وذلك انطلاقاً من أن غالبية هذه الجماعات والقوى لا تزال في طور النمو والتشكيل، كما أنها تتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير في السياسات الرسمية التي تتبناها غالبية الدول الإفريقية. كما ترى الصين أن جانباً كبيراً من هذه الجماعات والقوى نشأت بدعم وتمويل صريح أو غير معلن من الدول الغربية، سواء ممثلة في الدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس سلباً على أفكارها وبرامجها وسياساتها الخارجية، ناهيك أن جانباً كبيراً من هذه القوى والجماعات، مصدر عدم ارتياح وعدم قبول من الأنظمة الحاكمة في الدول الإفريقية، نظراً لتبنيها سياسات ومواقف معادية للتوجهات الرسمية للدول الإفريقية، خاصة فيما يتعلق ببرامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وربما تريد الصين من كل ذلك أن تسوق لنمط النظام السياسي القائم على الحزب الواحد ومركزية التخطيط الاقتصادي للدول الإفريقية بصورة غير مباشرة، على أساس

أنه نمط ناجح في الحكم وفي التقدم الاقتصادي، وبالتالي لا داعي للديمقراطية والاستماع لصخب الانتقادات الغربية الخاصة بنظام الحكم والتحول والإصلاح السياسي، وهي دعوة تجد أذانا صاغية لدى بعض الحكام الأفارقة¹².

ثانياً: المراكز الاقتصادية

يمكن تقسيم المراكز الاقتصادية للدور الصيني في إفريقيا إلى قسمين:

أ. المراكز التجارية:

على غرار العلاقات السياسية أضحت تربط الصين علاقات تجارية وطيدة مع الدول الإفريقية، امتدت من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، وهو ما اعتبره الغرب تهديداً حقيقياً لمصالحهم في القارة يجب مواجهته والحد من تأثيره¹³. وعلى الرغم من سعي الغرب منذ البداية للدفع بعملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مفاهيم النظام الرأسمالي، إلا أنّ زيادة النفوذ الصيني في القارة الإفريقية صاحبه زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، وهو ما تثبتته المؤشرات الرقمية للوجود الصيني في إفريقيا الصادرة مؤخراً، فقد كان حجم التبادل التجاري بينهما 20 مليار دولار في عام 2000، ليرتفع في عام 2017 وفقاً لإحصاءات الجمارك الصينية إلى 170 مليار دولار، منها صادرات صينية إلى إفريقيا قيمتها حوالي 95 مليار دولار، مقابل صادرات إفريقية إلى الصين قيمتها أكثر من 75 مليار دولار¹⁴.

وعلاوة على ذلك، غزت المنتجات الصينية الأسواق الإفريقية كمّاً ونوعاً، من أبسط المنتجات إلى أعقدها (من الإبرة... إلى الطائرة)، وذلك نتيجة اعتماد الصينيين في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في متناول الأفارقة بالمقارنة مع السلع الغربية، بل وأرخص من كثير من السلع الإفريقية بحد ذاتها¹⁵، وهو الأمر الذي نلمسه -على سبيل المثال- من خلال مشاهدة آلاف الحاويات الصينية المملوءة بالمواد المصنعة على أرصفة الموانئ الإفريقية، تحمل داخلها منتجات متنوعة، من ألعاب ومنسوجات وهواتف ذكية وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة المنزلية، وقطع الغيار والأدوية، وصولاً إلى الأسلحة... دون أن ننسى طواير السيارات الصينية المصطفة في الموانئ الإفريقية.

فقد باتت المنتجات الصينية تشغل مساحة كبيرة في رفوف المحلات التجارية والأسواق الشعبية المزدهمة في المدن الإفريقية الكبرى، بل وحتى في أسواق أصغر

القرى¹⁶. ولم تسلم من ذلك حتى المنتجات التي ترتبط بالهوية الإسلامية والعربية مثل فوانيس رمضان وسجّادات الصلاة وساعات مواقيت الصلاة التي أضحت تصنع في الصين. في المقابل، يشتري الصينيون أي شيء معروض للبيع في إفريقيا، مثل المعادن والنفط والغاز والفوسفات (من أنجولا والسودان ونيجيريا) والقطن والبرتنال (من مصر)، والكافو (من غانا)، والبن (من أوغندا)، والزيتون (من تونس)، والدهون (من إثيوبيا)، والخمور (من جنوب إفريقيا)، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب والعاج، والقنب والشاي والقهوة، وجميع أنواع اللحوم¹⁷.

لذلك، من الصعب حتى لا نقول من غير الممكن أن نعطي إحصاءات دقيقة حول حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الإفريقية. حيث إنّ هذا الكم الهائل من المبادلات التجارية يحتاج إلى سلسلة كاملة من المعاملات، والتي بدورها تحتاج إلى وسطاء كل واحد منهم يأخذ نسبة معينة على طول الطريق بأسلوبه الخاص. ولعل ذلك ما يبرر مرونة المبادلات التجارية الصينية مع القارة الإفريقية على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي والانكماش الحاد لأسعار السلع والمحروقات.

ب. المرتكزات الاستثمارية:

بخلاف استراتيجية الجذب والترحيب (لدنغ شياو بينغ - Deng Xiaoping)¹⁸، والتي كانت تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، تحولت قيادة هذه الأخيرة إلى ما يسمى استراتيجية "الذهاب للخارج"، التي عبر عنها رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية "تشو رونغ جي"، والتي تتضمن دعم المؤسسات المحلية في الاستثمار في الخارج وتنويع استيراد الموارد إلى الصين، وإنشاء شركات عبر وطنية تنافسية خاصة (وهي شركات أصبح يطلق عليها بالتنانين الصغيرة)¹⁹، وذلك ما يفسر تصاعد الاستثمارات الصينية بوتيرة سريعة في القارة الإفريقية مقارنة مع الولايات الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو متفرقة.

فلقد أصبحت إفريقيا رابع أكبر مقصد للاستثمار الصيني²⁰، وخلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016، ارتفع الاستثمار المباشر للصين في إفريقيا بنسبة 130% ليصل إلى 53 مليار دولار، مقابل مستويات ثابتة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وكان أكبر المستفيدين من الاستثمار الصيني المباشر على التوالي: جنوب إفريقيا (6.5 مليار دولار)، والكونغو (3.5 مليار دولار)، والجزائر (2.5 مليار دولار)، ونيجيريا (2.5 مليار دولار)، وزامبيا (2.5 مليار دولار)، وزيمبابوي (1.8 دولار أمريكي)²¹، وهذا ما جعلها أكبر مستثمر أجنبي في

القارة الإفريقية لسنة 2016، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي لطالما احتلت المراتب الأولى كأكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا. ومن أسباب تصاعد الاستثمارات الصينية ونجاحها في الظفر بأغلب الصفقات العمومية والخاصة، خاصة مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، هو أنّ شركاتها تتميز عن غيرها بثلاثة عوامل: المال، والخبرة والعمال، على غير عادة الشركات الغربية التي غالبا ما توفق بين هذه العوامل²²، حيث أصبح يشاع: "أنّه عندما تعدّ بعض الدول الإفريقية شعوبها -على سبيل المثال- ببناء طرق للسكك الحديدية فإنها غالبا لن تقوم بذلك، وعندما يعد البنك الدولي بذلك، فإن الأمر قد يستغرق 5 سنوات لإنجاز ذلك، لكن عندما تعد الصين فإن الأمر سيتم في غضون عام.

إذ تكمن قوة الصين في التنفيذ الفعلي للمشاريع وتنفيذها وفق معادلة لا تضاهي، لدرجة أن عمالقة البناء الغربيين في كثير من الأحيان لا يكلفون أنفسهم عناء تقديم عرض، لأن العرض الصيني في معظم الأحيان لا يخسر، حيث تفوز الشركات الصينية تقريبا بمعظم العقود الكبيرة الخاصة بالبنية التحتية مع أسعار أقل بـ 30 بالمئة إلى حتى 50 بالمئة من منافسيها²³. وحتى الآن تعد الصين الدولة القادرة على نقل آلاف أو حتى عشرات الآلاف من العمال في أي جزء من القارة وفي أي وقت، من أجل استكمال ورشة بناء عملاقة في وقت خيالي وبسعر قياسي²⁴، نستشهد هنا على سبيل المثال: بمشروع بناء الطريق السريع الرابط بين تلمسان وعنابة (في الجزائر) على امتداد 1000 كم، والذي يعتبر أكبر مشروع للطرق السريعة في إفريقيا، وهو مثال جيد للمشاريع الصينية الكبرى في إفريقيا، قد تم توظيف فيه حوالي 12878 عامل صيني، من أجل استكمال الحصة الصينية البالغة 528 كلم في أقل من 40 شهر²⁵، وهو ما تم بالفعل مقارنة بالمقطع الشرقي الذي أسند للشركة اليابانية، حيث لم يستلم نهائيا لحد الساعة. ومن بين أكبر المشاريع الصينية في الجزائر وإفريقيا كذلك، نذكر مشروع بناء أكبر مسجد في إفريقيا، وبأعلى مئذنة في العالم بطول 265 مترا ومساحة تقدر بـ 20 ألف متر مربع، قادر على استيعاب ما يصل إلى 120 ألف مصلي. نذكر هنا أيضا أنه في عام 2016، فازت شركتان صينيتان بعقد تنفيذ مشروع الميناء التجاري في الحمدانية شرق مدينة شرشال بولاية تيبازة، ومن المشاريع الصينية الضخمة كذلك في إفريقيا، نذكر إنجاز مدينة كيلاميا في أنغولا، الشهيرة "بمدينة الأشباح" (وهي مدينة تتكون من 500 ألف مسكن

بتكلفة 3.5 مليار دولار)، تولت الصين تمويل المشروع بأكمله مقابل الظفر بإمدادات النفط الأنغولي. وهناك العديد من المشاريع التي لا يسع مجال الدراسة لذكرها. وبالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية، لم تهمل الشركات الصينية الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي ومزاحمة الشركات الغربية التي لطالما احتكرت هذا القطاع في إفريقيا، فمع لحاق الصين بركب الاقتصادات المتقدمة وما ترتب على ذلك من ارتفاع طبيعي في الأجور المحلية، سعت الصين إلى نقل الانتاج الصناعي بشكل تدريجي إلى مناطق أخرى ذات تكاليف أقل، بما في ذلك إفريقيا. واعتباراً من 2016، ظل نحو 13% من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا في قطاع التصنيع، مقابل 28% في قطاع البناء و26% في قطاع التعدين، ومن المنتظر أن تزداد حصة قطاع التصنيع أكثر مستقبلاً²⁶، فبعد أن أصبحت كثير من السلع الأمريكية والأوروبية صينية المنشأ، جاء الدور لتصبح الكثير من السلع الصينية اليوم إفريقية المنشأ.

ثالثاً: المراكز الجيوستراتيجية

على غرار التدخلات الفرنسية المعروفة في إفريقيا والإشارات الأمريكية بالاهتمام بالأوضاع الأمنية في القارة السمراء، برزت القوة الصينية كفاعل مؤثر في إفريقيا، متخذة العديد من الوجوه، أبرزها الوجه السياسي والاقتصادي، ومؤخراً الوجه العسكري. ولأنّ التزود بالموارد الطبيعية الإفريقية بات من مرتكزات الأمن القومي الصيني، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق نفوذها في القارة، سواء عبر المشاركة في قوات حفظ السلام المنتشرة ببعض الدول الإفريقية (ليبيريا، الكوت ديفوار، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية)، أو عن طريق توريد السلاح وإقامة القواعد العسكرية²⁷. فقد أدركت الصين أن الأوضاع الأمنية في القارة الإفريقية غير مستقرة نظراً لكثرة (الاضطرابات، والنزاعات الداخلية، والحروب الأهلية)، وتبعاً لذلك سعت إلى بيع العتاد والأسلحة لعدة دول إفريقية²⁸ مستغلة في ذلك سياسة الغرب المرتكزة على المشروطة السياسية في بيع الأسلحة، حيث أضحت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي تحصل عليها بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال وإريتريا وإثيوبيا. وفي هذا المقام، نذكر أنّ الجزائر كانت ثالث أكبر المستوردين للأسلحة الصينية خلال الفترة (2013-2017)²⁹.

وتندرج صفقات الأسلحة والمعدات العسكرية الصينية في الكثير من الأحيان ضمن إطار صفقات مقايضة مع دول إفريقية، تقدم الصين بموجها السلاح في مقابل النفط أو المواد الخام. فعلى سبيل المثال: إلى وقت قريب كانت حوالي 80 في المئة من إيرادات

السودان السنوية من النفط تستخدم في شراء الأسلحة من أجل إخضاع المتمردين في جنوب السودان، وبمساعدة صينية كانت الحكومة السودانية قد قامت ببناء ثلاثة مصانع للأسلحة بالقرب من العاصمة الخرطوم³⁰.

كما أنشأت الصين مصنعا للأسلحة في كل من مالي وزيمبابوي، وهو ما مثل في نظر الزعماء الصينيين هدفا استراتيجيا وعمقا عسكريا للمصالح الصينية في القارة، ليس بالضرورة عدوانيا ولكنه قد يتخذ أشكال التعاون مع دول القارة، خاصة تلك التي تعاني كثيرا من النزاعات الداخلية والتي تؤثر على تنميتها، بالإضافة إلى أن ذلك سيحمي المصالح الصينية الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والبشرية المتعاطمة في إفريقيا، ويحمي طرق إمدادات الثروات المعدنية والنفطية القادمة من إفريقيا باتجاه الصين من جهة، والسلع التجارية القادمة من الصين باتجاه إفريقيا من جهة أخرى³¹.

على الجانب الإفريقي، فإنّ الدول التي تستورد الأسلحة الصينية (وهي حوالي 23 دولة إفريقية)³²؛ هي في الأغلب دول تعاني من صراعات داخلية أو إقليمية، وتجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية من الدول الغربية، بسبب الحظر التقليدي الذي تفرضه تلك الدول على مناطق الصراع، حتى لا يؤدي ذلك إلى تأجيجها وتصاعدها. هذا فضلاً عن أن الدول الغربية تمتنع عن بيع الأسلحة لنظم الحكم التي تصنفها نظماً استبدادية. ولذلك، تلجأ الدول الأفريقية للحصول على احتياجاتها العسكرية من الصين، لأنها قد تكون البديل الوحيد المتاح في بعض الحالات، فضلاً على أن الأسلحة الصينية تمتاز برخص أسعارها مقارنة بنظيرتها ذات المنشأ الغربي³³.

ولا شك، أن الصين تظهر قدراً أكبر من المرونة لخصوصية البلدان التي تقوم بشراء منتجاتها العسكرية، فمن ناحية هي تفرض القيود اللازمة على سرية الصفقات، ومن ناحية أخرى فإن هذه الصفقات كثيراً ما تكون مصحوبة بميزة نقل التكنولوجيا، وهو ما لا يتوفر في الصفقات الغربية³⁴. فعلى سبيل المثال: بالنظر إلى المعايير الأمريكية الصارمة في بيع الطائرات بدون طيار (Drone)، والتي تتطلب من الدولة المشتري معايير قاسية، اتجهت العديد من الدول الإفريقية إلى الصين لبناء أسطولها من الطائرات بدون طيار، حيث تعد المقاتلات والطائرات بدون طيار من أكثر الأسلحة الصينية مبيعا في القارة السمراء، تمتلكها كل من نيجيريا وتنزانيا وزامبيا وناميبيا وزيمبابوي وغانا، وفقا لأحدث بيانات سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما تعد كل من المغرب والسودان من

أكثر الدول الإفريقية اعتمادا على أنظمة الصواريخ الصينية، والتي استخدمت سابقا وأثبتت فعاليتها في الصراع بالكونغو وجنوب السودان³⁵.

لكن في الاتجاه المعاكس، تواجه مبيعات السلاح الصينية لإفريقيا انتقادات واسعة من جانب الولايات الأمريكية المتحدة، لأنها تجري وفق حسابات تجارية بحتة ولا تراعي البتة ما يتعلق بحقوق الإنسان أو بفرض حظر على واردات السلاح إلى مناطق الصراع، سواء كانت إقليمية أو داخلية. حيث أن الصين تبدو مستعدة لبيع السلاح لمن يطلبه أيا كان ما دام قادرا على سداد قيمته، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبغض النظر عن المجالات التي سوف يستخدم فيها هذا السلاح. ما يعني أنها تتسبب في تأجيج تلك الصراعات وتصعيدها، كما أنها تتيح فرص البقاء للنظم القمعية الاستبدادية، أو تقوي الجماعات الانفصالية³⁶، وهو ما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات، سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية، أو الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية غير الحكومية، أو حتى من الرأي العام الدولي، على اعتبار أنها من أكثر الدول غير المسؤولة فيما يتعلق بتجارها في الأسلحة، وصادراتها تسهم في إذكاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في كثير من بلدان العالم، (ومن هنا على سبيل المثال السودان والنيبال). وهي سياسة جعلت البعض يقول "بأن للصين يد تباع السلام ويد تباع السلاح"³⁷.

وما يفسر تجاهل الصين للانتقادات الغربية أعلاه، هو أن الحكومة الصينية ترى في الدعوات الغربية أدوات للتغلغل في الدول الأخرى تحت ستار الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني، والتركيز على الحرية الإعلامية وغيرها من مقولات حقوق الإنسان، ويجعل بكين لا تنظر لطبيعة التدخلات الأجنبية في إفريقيا بقدر من الاطمئنان، لأن أي تغير في البنية السياسية للنظم الإفريقية قد يغير من فرص الصين التجارية، كما أن التغير السياسي في بعض الدول -كما حدث في ليبيا- سيفقد بعضها بعض مزايا الارتكاز الاستراتيجي من الناحية السياسية، وقدرا من زبائن السلاح من الناحية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال: كان للصين عند بدء الاضطرابات في ليبيا ما مجموعه 38 ألف موظف صيني، ولها عقود بقيمة 18,8 مليار دولار، لكنها اضطرت لإخلاء مواطنيها خلال الثورة الليبية، كما فعلت ذلك خلال الاضطراب في مصر بإخلاء 1800 صيني. وقد أدركت الصين أن التغير الذي حصل في مصر وليبيا، أضعف فرص تطوير استثماراتها من جهة، وأفقدتها أحد زبائن سلاحها من جهة أخرى³⁸.

المحور الثاني: تقييم الدور الصيني في إفريقيا وتداعياته

في كتاب "طبقات الأمم" للقاضي أبو القاسم صاعد الأندلسي، ورد: "إنّ الصين أكثر الأمم عدداً وأفخمها مملكة وأوسعها إدارة ... وحظهم من المعرفة التي برزوا فيها عن سائر الأمم إتقان الصنائع العملية، وإحكام المهن التصويرية، فهم أصبر الناس على مطاولة التعب والتجديد في الأعمال وتحسين الصنائع"³⁹.

وتأسيساً على ما ورد أعلاه، نقول بأن الخطر الأكبر بالنسبة لإفريقيا يتمثل في الفروق الهائلة بينها وبين الصين، حيث إن اقتصاد الصين أضخم كثيراً وأكثر تقدماً بدرجة أن أقرب منافس له في القارة -وهو اقتصاد جنوب إفريقيا- يعتبر قزماً بالمقارنة معه، كما أن سكان القارة بأكملها أقل من سكان الصين، ومن المرجح أن تتسع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين إفريقيا والصين أكثر وأكثر. لذلك، لا بد أن تشهد العلاقة بين الصين وإفريقيا بعضاً من الجذب والرد، ويظهر ذلك من خلال الشرح اللاحق⁴⁰.

أولاً: التداعيات الإيجابية للدور الصيني في إفريقيا

بخلاف الشراكة مع الدول الغربية، ينظر إلى الشراكة بين الصين والدول الإفريقية باعتبارها شراكة "الانتفاع المتبادل"، حيث تصب في صالح الصين من خلال تأمين موارد الطاقة وتنمية الاستثمارات، وفي مقابل ذلك هي تؤدي إلى تحسين في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي إلى تدفق استثمارات جديدة في القارة الإفريقية⁴¹؛ من خلال مساعدة بعض الدول الإفريقية على إنشاء نظم اقتصادية حديثة، مثل استخراج وتكرير البترول كما حدث في السودان، أو إنشاء مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري، كما حدث في زامبيا وموريشيوس ونيجيريا ومصر وإثيوبيا وبلدان أخرى، أو عبر الاستثمار في تنمية البنية التحتية من خلال مشاريعها المشتركة، كبناء المستشفيات والمساكن والملاعب الرياضية، ومد الطرق والجسور والسكك الحديدية، وبناء السدود ومحطات الطاقة... الخ وهي كلها مشاريع تساهم بوضوح في تحسين مستويات المعيشة في الدول الإفريقية، وتخلق فرص عمل وتقلل من البطالة⁴².

ووفقاً لإحصاءات رسمية، استطاعت الاستثمارات الصينية في زامبيا عام 2010 توفير 15 ألف وظيفة عمل محلية في البلاد، كما أصبحت الصين أكبر مستثمر في أوغندا، حيث وفرت أكثر من 5500 فرصة عمل في 32 مشروعاً. وبخلاف الشركات الغربية، فقد نجحت الشركات الصينية بالصمود أمام تأثيرات الأزمة المالية العالمية ولم تسرح عمالها المحليين، بل زادت من وتيرة استثماراتها، مما أشاع أجواء من الارتياح منحها المزيد من الثقة والمصداقية أمام الرأي العام الإفريقي. وفضلاً عن ذلك، باتت الصين تفرض على

شركاتها ما تسميه بقانون المسؤولية الاجتماعية للسكان المحليين، والذي يتضمن الاهتمام بتقديم خدمات الصحة والتعليم وزيادة نسبة العمالة المحلية، وألزمت شركاتها بتقديم ضمانات بيئية على أسس علمية، وذلك بعد الانتقادات البيئية الشديدة التي اتهمت بها شركات التنقيب عن النحاس الصينية في زامبيا⁴³.

يضاف إلى كل ذلك، قرار الصين بتوسيع نطاق وارداتها من إفريقيا، خاصة المنتجات غير المتعلقة بالموارد الطبيعية، وتسهيل إصدار سندات المؤسسات المالية الإفريقية في الصين⁴⁴. فحسب ما أوردته جريدة "نيويورك تايمز" الأمريكية⁴⁵، بلغ الدعم الصيني للقارة الإفريقية ستين (60) مليار دولار في السنوات الأخيرة (2008-2015) موجهة لتمويل مشاريع قطاعات الاتصالات والنقل والتخزين والطاقة والبنية التحتية، فضلا عن الاستثمارات والتمويل من قبل المؤسسات والشركات المالية الصينية. وتبرز الصين كذلك في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والسياسية تجاه دول القارة⁴⁶.

وبفضل القروض الميسرة الكبيرة المقدمة دون أي شروط سياسية أو مطالب بالإصلاحات الهيكلية، أصبحت الصين تشكل نموذجا تستفيد منه دول القارة في سعيها نحو التنمية دون تدخلات خارجية، وتساهم في تقييد المواقف الاحتكارية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارهما المصادر الرئيسية للمساعدة المالية العالمية، وأهم أدوات السياسة الغربية المجحفة في حق الدول الإفريقية.

وبالموازاة مع كل ذلك، زاد ثقل الصين دولياً وتنامى دورها باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن، فهي قادرة على عرقلة صدور أي قرار عن مجلس الأمن يفرض عقوبات ضد أي دولة بفضل امتلاكها حق النقض "الفيتو". ولعل استخدام الصين لحق النقض (الفيتو)، أو التهديد باستخدامه تجاه قضايا إفريقية يشكل مظلة لحماية بعض الأنظمة في القارة كما حدث مع زيمبابوي، والسودان، ودول أخرى.

إنها إذن علاقة تبادل ومنفعة مشتركة-وفق رأي بكين-، وهي نموذج جديد من العلاقات بين الدول النامية والقوى الكبرى، وصفه بيان بكين الصادر عن القمة الصينية-الإفريقية عام 2006 بأنه "نموذج يقوم على أساس التكافؤ والمنفعة المشتركة واحترام التنوع الثقافي بين الدول بغض النظر عن حجمها، ويسعى إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية لإصلاح الأمم المتحدة والتأسيس لعالم أكثر عدلا وبعيدا عن هيمنة القطب الواحد"⁴⁷.

- فهل هي حقاً كذلك في نظر الأفارقة والدول الغربية؟

ثانياً: التداعيات السلبية للدور الصيني في إفريقيا

بالرغم من كل الفرص التي تحصلت عليها إفريقيا من خلال الحضور الصيني، والتي سبق ذكرها ولا يمكن إنكارها. إلا أنّ هذا لا ينفي أن للصين مؤاخذات على سياساتها بالقارة الإفريقية بسبب وسائلها وأبعادها الإستراتيجية، إذ تثار العديد من الاستفهامات والتأويلات من قبل الغرب ومن لدن الأفارقة أنفسهم، ناهيك عن الكثير من الانتقادات والتشكيكات، نستعرض أبرز محاورها في النقاط التالية:

(1) دعم النظم الديكتاتورية: حيث هناك من يرى أنّ الصين تهدف إلى تثبيت ومساندة

بعض النظم الإفريقية التي توصف بالاستبداد. فهي لا تفرض شروطاً على مساعداتها من حيث السياسات والمبادئ التوجيهية الاقتصادية، وليس لديها أي مطالب على شركائها من حيث الديمقراطية والشفافية في استخدام الأموال ومكافحة الفساد، وما إلى ذلك من سياسة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية، وهي سياسة تتيح للصين فرص الاستثمار والتجارة في البلدان التي ينتشر فيها الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، كما هو الحال في زيمبابوي والسودان⁴⁸. كما أدت إلى تورطها في القضايا السياسية في المنطقة حفاظاً على مصالحها المتزايدة⁴⁹.

(2) بيع الأسلحة دون اعتبارات سياسية أو أخلاقية: حيث ترتبط الصين باتفاقات تزويد

بالبعتاد العسكري مع كل من السودان، ومالي، وزيمبابوي، وناميبيا، وأنغولا وبتسوانا، وإريتريا وزامبيا، وسيراليون. وكلها دول شهدت أو تشهد أزمات واضطرابات داخلية. وإذا ما حاولنا البحث عن الأسباب، فإنه يقودنا إلى دفاع الصين عن مصالحها الخاصة بغض النظر عن النتائج⁵⁰. في هذا الصدد، نجد تصريح الكاتب "نيكولاس دي كريستوف" في عموده المكتوب في جريدة نيويورك تايمز الأمريكية، يوجه فيه الاتهام إلى الصين قائلاً: «... إن الصين فعلاً مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دارفور، إذ أن 60 بالمائة من نفط السودان يصدر إلى الصين، في حين تذهب عوائده إلى دعم الإرهاب»⁵¹.

(3) التأثير على الصناعات المحلية: لقد تحولت إفريقيا إلى سوق كبيرة للمنتجات

الصينية، الأمر الذي أدى إلى تقويض قدرة الصناعات التحويلية المحلية في الدول الإفريقية. ويتضح هذا جلياً من خلال تراجع النشاطات الإفريقية في مجال المنسوجات وصناعة الملابس والأحذية (بسبب انخفاض أسعارها التي تصل إلى

حدود 50 ٪ أقل من بعض المنتجات المحلية). وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الداخلية والخارجية. وبسبب ممارسة الإغراق التجاري، والتكلفة المنخفضة للإنتاج الصيني أفلست العديد من المصانع في كثير من الدول الأفريقية كزامبيا وجنوب إفريقيا والكاميرون والغالابون ونيجيريا⁵².

(4) **الرشوة والفساد:** حيث يشدد النظام الصيني على أهمية الفوز بالمشاريع الكبرى في القارة الإفريقية بكل الوسائل الممكنة، ونادرا ما تكون إشارات الفساد والمحسوبية بعيدة عن مناقشات التعاقد الصيني. فعلى سبيل المثال، في استطلاع أجري سنة 2017، اعترفت أكثر من 60 بالمئة من الشركات الصينية التي شملها الاستطلاع في إفريقيا، أنها قدمت رشاي للحصول على تراخيص وتسهيلات حكومية⁵³، كما بينت "منظمة الشفافية الدولية" في العديد من التقارير السنوية، أنّ الشركات الصينية هي من أكثر الشركات عرضاً للرشوة في عملياتها في الخارج، بعد الشركات الروسية⁵⁴.

(5) **التأثير على العمالة الإفريقية:** حيث أن المتتبع للشأن الإفريقي يلاحظ الكم الهائل من المشاريع والعمال الصينيين الذين أصبحوا يزاحمون العمالة الإفريقية في أبسط الأعمال حتى الحرفية منها، ونستشف هذا الأمر من الضيق الذي عبرت عنه كثير من وسائل الإعلام الجزائرية في السنوات الأخيرة تجاه "الغزو" الصيني، والذي فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات جديدة لضبطه، من بينها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية، إذ تم في هذا السياق ضبط أنشطة العمال الصينيين، ومنعهم من العمل خارج الإطار الذي جاءوا من أجله، حيث أن أغلبهم كان يغتنم أوقات الفراغ للعمل سرا في مصانع أخرى، أو من خلال نصب موائد لبيع السلع الصينية، وهي التي تشكل أساسا السوق الموازية⁵⁵.

وفي تقرير حديث نشرته شبكة الدراسات الإفريقية حول الظروف العامة للعمال الأفارقة لدى الشركات الصينية، جرى وصف للأوضاع المزرية المحيطة بظروف العمل من بينها: أجر ضئيل، أوقات عمل طويلة لا تتخللها فترات راحة، تعميم العقود المؤقتة، وأحيانا التوظيف بدون عقود، ظروف سكن سيئة للعمال، عدم الامتثال لمعايير الأمان الدنيا، العداء تجاه النقابات، الضرب والتهديدات والضغط على العمال، وإعطاء الخبراء الأفارقة وظائف المبتدئين... إلخ.⁵⁶

(6) **التأثير على البيئة:** إذا كان اهتمام الصينيين بالمعايير السياسية والاجتماعية ضعيفا، فإن الشيء نفسه ينطبق على المعايير البيئية التي يتم إهمالها بشكل تعسفي في البحث عن الموارد الطبيعية، حيث تتعرض البيئة في إفريقيا للتدمير، وتشترك الشركات الصينية في جزء من ذلك. إذ تتعرض الغابات سواء بصفة قانونية أو غير قانونية في كل من ليبيريا والغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والموزمبيق وغيرهم من الدول لقطع متواصل للأشجار ليتم تحويلها إلى مصانع الخشب في الصين، حيث يتم توجيه أكثر من 60٪ من صادرات الأخشاب الإفريقية إلى الصين⁵⁷. كما يمثل استعداد الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة المتمثلة ببناء السدود عاملا آخر من عوامل التدهور البيئي في إفريقيا، لما تسببه هذه السدود من تهجير وتشريد تعسفي للسكان المحليين، فضلا عن العواقب البيئية الأخرى، كما حدث في السودان عند بناء "سد ميروي"، والذي أدى إلى تهجير عدد من سكان المنطقة التي أقيم فيها السد. هذا دون أن ننسى التلوث الناجم عن عمليات استخراج النفط والمعادن، إذ لا تراعي الشركات الصينية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، معايير العمل والبيئة في الدول الإفريقية⁵⁸.

(7) **فخ الديون:** في ظل تعطش البلدان الإفريقية لرؤوس الأموال بغرض تعزيز البنى التحتية وإقامة المشاريع الإنتاجية التي تحقق لها مزيدا من القيمة المضافة، وتوفر فرص عمل ومصادر دخل جديدة، تلجأ الكثير منها إلى القروض الصينية الميسورة التكلفة، حيث تساهم الصين بحوالي سدس إجمالي القروض لإفريقيا، وفقا لآخر الاحصائيات التي نشرت سنة 2018، ومن بين 35 دولة منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك 15 دولة تعاني الآن من أزمة ديون أو معرضة لخطر المديونية المفرطة. فعلى سبيل المثال: تمتلك الصين حاليا 55٪ من الدين الخارجي لكينيا، و70٪ من الدين العام للكاميرون⁵⁹.

وبما أن الصين تختار مشاريعها وفقاً لقيمتها الإستراتيجية طويلة الأجل، فإنها تعمل على رهن الديون مقابل الأصول الاستراتيجية، مثل النفط والمعادن والموانئ كضمان، وفي حالة ما إذا كانت البلدان المقترضة غير قادرة على سداد القرض، تصبح الصين مؤهلة للحصول على الأصل الاستراتيجي المناسب نتيجة لذلك، الأمر الذي يؤدي بالحكومات المثقلة بالديون إلى الوقوع في حلقة مفرغة من الركود

الائتماني وخفض الإنفاق العام، وبالتالي زعزعة الاستقرار السياسي، ويسمى بعض الخبراء هذه الظاهرة "دبلوماسية الديون"⁶⁰ أو "استعمار الديون"⁶¹. فعلى سبيل المثال: نجد كينيا التي اضطرت لرهن أكبر وأهم مرفأ بها "ميناء مومباسا" للحكومة الصينية، وذلك بسبب قروضها المتراكمة، حيث بلغ حجم الديون أكثر من 5.5 مليارات دولار، مما يضع كينيا ضمن الدول الأكثر عرضة لفقدان الأصول الإستراتيجية لصالح الصين⁶². في هذا الصدد، يقول (هوارد فرنش)، مؤلف كتاب "القارة الصينية الثانية"، "أنّ القارة الإفريقية كانت في البداية ورشة للأفكار الصينية الجديدة، وأصبحت الآن أصلاً من الأصول الاستراتيجية الصينية العظيمة"⁶³.

على ضوء ما سبق ذكره، يتضح لنا أن وجود الصين المتنامي في إفريقيا، بقدر ما خفف من روابط تبعية الدول الأفريقية بالقوى الاستعمارية السابقة والمؤسسات المالية الدولية؛ طرح كذلك انعكاسات سلبية مثل ما تم ذكره في الأعلى، لذلك من المهم بالنسبة للدول الإفريقية أن تختار "طريقها التنموي وفقاً لاحتياجاتها وآفاقها المستقبلية"⁶⁴، على حد تعبير المثل القائل: "أن إطلاق رصاصة على قدمك أسهل بكثير من محاولة إخراجها من تلك القدم"⁶⁵.

الخاتمة:

مع توالي الأحداث الدولية في القارة الأفريقية، يتضح لنا جلياً أن آثار الحضور الصيني في القارة لا تزال تسيل الكثير من الحبر، سواء في شقها الإيجابي، أو في شقها السلبي. وفي هذا الصدد، خلصت هذه الدراسة إلى بعض النتائج، نستعرضها كالآتي:

✓ إن تعاظم الدور الصيني في إفريقي مرده أساساً اعتماد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية كمقاربة تُغلب الجزرة على العصا، من خلال التجارة والاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية، بشكل يسوده "الترغيب وليس التهيب". وهنا يبدو واضحاً أن ما تسميه الصين "الدبلوماسية المرنة" هي التي أدت إلى تنامي وجودها ونفوذها في القارة السمراء بشكل ملحوظ، والذي بات يؤثر بل ويغيظ الكثير من القوى المعروفة بنفوذها التاريخي في القارة السمراء على غرار فرنسا.

✓ إن إفريقيا أضحت امتداداً استراتيجياً على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتطلعات الصينية العالمية، وميداناً حيويًا لتحقيق طموحها وتعزيز موقعها العالمي، وهو ما

دفع القيادة الصينية إلى إعطاء أهمية خاصة لإفريقيا، وفق مقارنة ناعمة قوامها تقديم المساعدات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها سياسة الصين في إفريقيا، سواء المتأتية من البيئة الداخلية الأفريقية أو من البيئة الخارجية، فإن التوجهات الصينية ليست بوارد التراجع في الأفق المنظور.

✓ للحضور الصيني في إفريقيا العديد من الآثار الإيجابية، كخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، وزيادة النمو الاقتصادي لاسيما في القطاعات أو المناطق الجغرافية التي كانت المؤسسات المالية الدولية والحكومات والشركات الغربية غير راغبة في المشاركة فيها. كما كان لهذا الحضور تداعيات سلبية، حيث ساعد الأنظمة غير الديمقراطية على التثبيت بالسلطة، وعزز اعتماد العديد من البلدان الأفريقية على تصدير المواد الخام؛ ما ساهم في فقدان مئات الآلاف من وظائف التصنيع في بعض الصناعات وخاصة النسيجية، وساهمت في ارتفاع مستويات الديون والفساد.

✓ إن الوجود الصيني المتنامي في إفريقيا ساهم في تحقيق قدر من المنفعة لبلدان القارة، إلا أنّ مكاسب الصين تبقى أكبر وأكثر رجحاناً. كما أن تبني الصين لسياسة غض الطرف عن الفساد وغياب النزاهة والشفافية في عقد الصفقات العمومية بالقارة، يساهم في تعميق الفساد من جهة، وينذر بمزيد من هدر موارد القارة السمراء من جهة أخرى، وبالتالي من غير منطقي أن نقول بأن الصين جاءت لإفريقيا لأغراض إنسانية ولمعالجة مشاكل القارة.

✓ إن التواجد الصيني في القارة الأفريقية قد ازداد بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة، ورغم أن ذلك له بعد إيجابي، إلا أنه قد يتناقض مستقبلاً مع مبادئ السياسة الخارجية للصين، والتي تنص بشكل صارم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصةً مع ظهور حركات سياسية وجمعيات مدنية مضادة، وتزايد جرائم الإرهاب والاختطاف المتكررة لمواطنيها، بما قد يدفعها إلى التدخل من أجل تعزيز استقرار تلك الدول حفاظاً على مصالحها.

الهوامش:

¹ حسين عماد شبيب، ما لا تعرفه عن الثروات الأفريقية "Ce que tu ignores des richesses de l'Afrique"، مركز الدراسات الإفريقية، تاريخ النشر: 218/10/14، <https://bit.ly/33wGORr>، تاريخ التصفح: 2020/07/13.

² عزت شحور، "العلاقات الصينية-الإفريقية.. الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2014/04/19، <https://bit.ly/3mmxgRu>، تاريخ التصفح: 2020/07/16.

³ Anna Kathrina Stahl, "China's Relations with Sub-Saharan Africa", IAI Working Papers, n° 22 - September 2016,

p. 2. <https://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1622.pdf>, consulté le : 18/07/2020.

⁴ محمود صافي محمود، توجهات سياسية حذرة: آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 2015/05/20، <https://bit.ly/32xlBat>، تاريخ التصفح: 2020/07/29.

⁵ عادل حسن محمد أحمد، "العلاقات الصينية والأفريقية"، مركز العلاقات الدولية، تاريخ النشر: 2015/11/26، <https://bit.ly/3kfxloc>، تاريخ التصفح: 2020/07/20.

⁶ David Bénazéraf, Soft power chinois en Afrique. Centre Asie, France, 2014, p-p 2-4. Disponible en PDF :

<https://bit.ly/2ZEj4tv5> consulté le : 19/07/2020.

⁷ حداد شفيعة، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة: التنافس في السودان نموذجا، دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جانفي 2014، ص 14.

⁸ Antoine Kernen, Les stratégies chinoises en Afrique: du pétrole aux bassines en plastique, Dans Africaine,

n° 105, 2007, p-p 163-180, disponible sur le site : <https://bit.ly/3hvcjXo>, consulté le 20/07/2020.

⁹ موقع الجزيرة نت، منتدى التعاون الصيني الإفريقي، تاريخ النشر: 2016/01/18، <https://bit.ly/3hvkKuQ>، تاريخ التصفح: 2020/07/23.

¹⁰ مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001، ص 270.

¹¹ رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية-السودانية نموذجا (2000 - 2010)، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 114.

¹² مركز دراسات الصين وأسيا، الصين الشريك الأكبر لإفريقيا، (د. ت. ن)، <https://bit.ly/3bZNBXw>، تاريخ التصفح: 2020/07/27.

¹³ فنسان الغرب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص-ص 31-32.

¹⁴ حسين إسماعيل، "التعاون الصيني والإفريقي في العصر الجديد"، موقع الصين اليوم، تاريخ النشر: 2018/08/29، <https://bit.ly/3mkf5vG>، تاريخ التصفح: 2020/07/23.

¹⁵ What is china's game in Africa, <https://bit.ly/35xrxSZ>, consultee le: 29/07/2020.

¹⁶ Antoine Kernen et Guive Khan Mohammad, La révolution des produits chinois en Afrique Consommation de masse et nouvelle culture matérielle, Politique africaine, n° 134, 2/2014, p-p- 111-132.

¹⁷ What is china's game in Africa, op. cit.

¹⁸ مصطفى بوصبوعة، مقاربات السياسة الخارجية بين الهيمنة والتعددية: دراسة لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2018-2019، ص 168.

¹⁹ Dmitry Belyakov, la chine et la route de la soie, ChinAfrica, 03 juillet 2018, <https://bit.ly/2ZyU9XV>, consulte le : 24/07/2020.

²⁰ زينب عبد الله منكاش، العلاقات الأمريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 66.

²¹ موقع QNB، طفرة في الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا، تاريخ النشر: 2018/11/18، رابط التقرير: <https://bit.ly/3mw6eau>، تاريخ التصفح: 2020/07/23.

²² الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟" مركز الجزيرة للدراسات: تاريخ النشر: 2014/05/01، رابط الدراسة: <https://bit.ly/3c2sTGn>، تاريخ التصفح: 2020/07/25.

²³ Diaby Fodé Siré, les stratégies des entreprises chinoises en Afrique : quels objectifs, quelle coopération ? thèse

Pour l'obtention du titre de doctorat sciences économiques, université de Nice Sophia Antipolis école doctorale 513 droit et sciences politiques, économiques et de gestion, France, 2014, p. 111.

²⁴ Amadou Diallo, Investir en Afrique : le point de vue des entreprises chinoises cas du mali, thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion, université de Pau et des pays de l'Adour : école doctorale 481 sciences sociales et humanités, centre de recherche et d'études en gestion, 05/12/2012, p 17.

²⁵ Michel Beuret et Serge Michel, "La Chine a-t-elle un plan en Afrique " Dans Afrique contemporaine, n° 228, 2008/4, pages 49 à 68, disponible sur le site : <https://bit.ly/33w3GAa>.

²⁶ موقع QNB، مرجع سبق ذكره.

²⁷ م. بهاء الدين، الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم، الموقع الإلكتروني لجريدة البلاد الجزائرية، تاريخ النشر: 2018/03/12، <https://bit.ly/2Ftl1C2>، تاريخ التصفح: 2020/07/23.

²⁸ عبد الغاني دندان، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال أفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، 2014، ص 13.

²⁹ الموقع الإخباري ELDJAZAIR365، الجزائر تهيمن على أكبر حصة من الأسلحة الموردة لإفريقيا، تاريخ النشر: 2018/03/12، <https://bit.ly/2ZCNYT1>، تاريخ التصفح: 2020/08/05.

³⁰ بيتر بروكس، وجي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا، مركز دراسات الصين وآسيا، رابط الدراسة: <https://bit.ly/35labCG>، تاريخ التصفح: 2020/08/07.

³¹ حكمت العبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، العدد 22، سبتمبر 2016، ص 76.

³² Aline Leboeuf, op.cit, p. 58

³³ موسوعة المقائل للبحوث والدراسات، الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقتها مع إفريقيا، (د، ت، ن) رابط الدراسة: <https://bit.ly/3ivs7Ev>، تاريخ التصفح: 2020/08/02.

³⁴ عارف عبد البصير، الصين على ضفاف النيل: لماذا يغازل السيسي سلاح بكين؟، <https://bit.ly/35Hez5f>، تاريخ التصفح: 2020/08/11.

³⁵ أحمد سليمان، الصين في إفريقيا: يد تحمي السلام ويد تبني السلاح، جريدة التحرير الجديد الإلكترونية، تاريخ النشر: 2020/08/20، <https://bit.ly/2Flh0t1>، تاريخ التصفح: 2020/07/07.

³⁶ الصين والأبعاد الاستراتيجية لعلاقتها مع أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

³⁷ حداد شفيعة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³⁸ وليد عبد الحى، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة للدراسات، 2011/12/04، رابط الدراسة: <https://bit.ly/33sgXKd>، تاريخ التصفح: 2020/08/09.

³⁹ إبراهيم نافع، الصين: معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص-ص 8-9.

⁴⁰ مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ترجمة فاطمة نصر، سطور جديدة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 373.

⁴¹ محمدي صليحة، السياسة الصينية اتجاه إفريقيا: توظيف القوة الناعمة لاستمالة القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، 2017، ص 135.

⁴² وصال الورفيلي، "تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات"، تاريخ النشر: 2018/08/31، <https://bit.ly/2ZBQnxi>، تاريخ التصفح: 2020/08/17.

⁴³ عزت شحرور، مرجع سبق ذكره.

⁴⁴ ناصر عبد الحق، إفريقيا بوابة الصين في ظل الأزمات التجارية"، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: 2018/09/06.

<https://bit.ly/2FliaVp> . تاريخ التصفح 2020/08/23.

⁴⁵Norimitsu Onishi, "China Pledges \$60 Billion to Aid Africa's Development, the new york times", 04/12/2015, <https://nyti.ms/3bWD13D> , consulté le : 09/08/2020.

⁴⁶Amadou Diallo, op.cit, p. 92.

⁴⁷عزت شحرور، مرجع سبق ذكره.

⁴⁸Laurent Delcourt, La chine en Afrique : Avantages ou Inconvénients pour le développement, avril 2008, <https://bit.ly/3ix42gu> , Consulté le 12/08/2020.

⁴⁹حسين قوادة، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في المنطقة المغاربية: الفرص والمحاذير بالنسبة لدول المنطقة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، مارس 2017، ص-ص 73-74.

⁵⁰قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجاً، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص-ص 123-124.

⁵¹الحسن الحسنوي، "التنافس الدولي في أفريقيا.. الأهداف والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، ديسمبر 2010، ص-ص 106-125.

⁵²Olu ajakaiye, China and Africa – Opportunities and Challenges, Presentation at the African Union Task Force on Strategic Partnership Between Africa and the Emerging Countries, South Addis Ababa, Ethiopia 11–13 September 2006, p. 5. PDF link: <https://bit.ly/3cnxvHs>.

⁵³Irene Yuan Sun, Kartik Jayaram, "Dance of the lions and dragons: How are Africa and China engaging, and how will the partnership evolve?", africanews, june 2017, <https://bit.ly/2RqOpv5> , p. 17.

⁵⁴جون ب. ألتمان، الصين والولايات المتحدة الأمريكية والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مارس 2018، رابط الدراسة: <https://bit.ly/3mlXd3D> ، ص 22.

⁵⁵قط سمير، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁵⁶Laurent Delcourt, La Chine En Afrique : Enjeux Et Perspectives, op.cit.

⁵⁷loc.cit.

⁵⁸قط سمير، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁵⁹Thomas Abgrall , Sommet Chine-Afrique : un partenariat gagnant-gagnant?, France 24 ,03/09/2018, <https://bit.ly/3mq1qn4> , consulté le 18/08/2020 .

⁶⁰Nathanael T. Niambi , La Chine en Afrique : Diplomatie de l'endettement, Open Journal of Political Science, 2019. p. 18.

⁶¹Alexander Shabalin , How China colonizes small countries with loans, 28/08/2018, <https://bit.ly/3c066Ls>, consulté le: 15/08/2020.

⁶²عبد الله رشيد، فخ الديون: كيف تستخدم الصين المال لـ"استعمار" العالم الثالث؟، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: 2020/08/27، <https://bit.ly/2FxdYlp> ، تاريخ التصفح 2019/05/07.

⁶³David Pilling, Que cherche la Chine en investissant autant en Afrique ?, jeune Afrique, 13/07/2017, disponible sur le site: <https://bit.ly/3mhZhtz> , consulté le : 23/08/2020.

⁶⁴Laurent Delcourt, La Chine En Afrique : Enjeux Et Perspectives, op.cit.

⁶⁵فورين أفيروز: كورونا ربما يعيد تشكيل النظام العالمي، تاريخ النشر: 2020/03/19، رابط الموضوع: <https://bit.ly/2ZzcuEf> ، تاريخ التصفح: 2020/08/25.